المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

10/10/2013

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

دورة تكوينية لفائدة مؤطري أندية المواطنة وحقوق الإنسان

2/2887

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، يوم غد الخميس، دورة تكوينية لفائدة مؤطري أندية المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بكل من نيابتي وزارة التربية الوطنية طنجة - أصيلة والفحص أنجرة.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذه الدورة التكوينية، التي تنظم بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين طنجة -تطوان، تهدف إلى خلق دينامية داخل المؤسسات التعليمية وإشراك أطرها في التأطير الحقوقي والنهوض بدور هذه المؤسسات في إرساء قيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا.

ويتضمن برنامج هذه الدورة التكوينية، التي سيؤطرها عبد اللطيف اليوسفي، الخبير المتخصص في هذا المجال، عرضا حول أندية المواطنة وحقوق الإنسان ودورها في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، إضافة إلى ورشتي عمل حول آليات تنظيم هذه الأندية ووسائل تدبيرها.

وأضاف البلاغ أنه سيتم بهذه المناسبة التوقيع على اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بطنجة - تطوان بهدف مأسسة التعاون والشراكة بين الأكاديمية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ودعم المؤسسات التعليمية بالوسائل والإمكانات المتاحة وجعل فضاء المؤسسة التعليمية مجالا للتربية على كل أشكال التعبير المسؤول من أجل تنمية وترسيخ سلوك المواطنة.ويندرج تنظيم هذه الدورة التكوينية، التي ستحتضنها الثانوية التأهيلية مولاي يوسف التقنية بطنجة، في إطار الاهتمام الذي يوليه المجلس الوطني ولجانه الجهوية لبرامج تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها وترسيخها في كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة في منظومة التربية والتكوين.

العلم

ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يعتزمون قضاء عيد الأضحى أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

2272314

اتخذ ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعتصمون منذ 22 /2013/08 البالغ عددهم 56، أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، قرارا بمواصلة اعتصامهم المفتوح وقضاء أيام عيد الأضحى في المعتصم بعيدا عن أسرهم وذويهم.

وأكدوا في بيان حصلت جريدة «العلم» على نسخة منه، يخبرون فيه الرأي العام الوطني والدولي المتتبع لقضيتهم أن هذا القرار الذي أجمع عليه ما يقارب العشرين منهم، هو الخيار الذي اضطروا إلى اتخاذه دفاعا عن مطالبهم، في مواجهة الموقف الذي اتخذه المسؤولون، سواء في الحكومة أو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ بداية اعتصامهم، موضحين أنه تم تجاهلهم ورفض تلبية مطالبهم على أساس تحديد أجندة واضحة للتنفيذ عوض إطلاقه تصريحات، قالوا إنها للتعويم والتعتيم اتجاه نضالهم.

وذكروا في البيان ذاته، أنهم سيبقون معتصمين في العراء مرتبطين بشرعية مطالبهم وسيتخذون كل الأشكال النضالية المتاحة لهم من أجل تحقيق مطالبهم ، وحمل في هذا البيان المجلس الوطني لحقوق الانسان نتائج استمرار معاناتهم، وناشدوا كافة القوى الديمقراطية والحقوقية و الغيورين لمساندتهم ودعمهم.

ضحايا 'سنوات الرصاص' يواصلون اعتصامهم أيام عيد الأضحى أمام 'المجلس الوطني لحقوق الإنسان'

الأربعاء, 09 تشرين1/أكتوبر 2013 16:59 موقع لكم

عبيد أعبيد – أعلن "ضحايا "سنوات الرصاص والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، يوم الأربعاء 9 أكتوبر الجاري، قرارهم القاضي بـ"بمواصلة اعتصامهم المفتوح وقضاء أيام عيد الأضحى في المعتصم، بعيدا عن أسرهم وذويهم"، وهو الخيار الذي اضطروا لإتخاذه دفاعا عما أسموه بـ"مطالبهم المشروعة"، في مواجهة الموقف الذي اتخذه محمد الصبار، رئيس "المجلس الوطني لحقوق الانسان"، منذ بداية اعتصامهم في 22 غشت الماضي، إزاء ملفهم المطلبي.

ووصف المعتصمون، في بيان لهم توصل موقع "لكم" بنسخة منه، موقف الصبار اتجاههم بـ"السلبي والمتجاهل"، لملفهم المطلبي، وأعربوا عن إستنكارهم إزاء رفض المجلس تلبية مطالبهم على أساس "تحديد أجندة واضحة للتنفيذ عوض إطلاقه تصريحات للتعويم والتعتيم على حركتهم النضالية"، وفقا لبيان لهم يتوفر "لكم" على نسخة منه.

وأعرب المعتصمون عن استعدادهم للاعتصام في العراء مرتبطين بـ"شرعية مطالبهم وبكل الأشكال النضالية المتاحة لهم من أجل تحقيق مطالبنا المستحقة"، محملين "المجلس الوطني لحقوق الانسان" نتائج استمرار "معاناتهم".

يشار إلى أن المعتصمين امام "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" منذ غشت من السنة الجارية، تم إقصائهم من عملية "جبر الضرر لضحايا سنوات الرصاص" في المغرب.

في ختام ورشة بالمغرب ..شخصيات فلسطينية تقترح تصورات ومبادرات لمواجهة التحديات أمام القضية الفلسطينية وإعادة بناء الوحدة

أوصت شخصيات سياسية وأكاديمية ومجتمعية من داخل فلسطين وخارجها في ختام ورشة عمل نظمت في المغرب، بالشروع في حوار فلسطيني إستراتيجي يهدف إلى التوافق على إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية؛ في ضوء المنحى المتصاعد في السياسة الإسرائيلية القائمة على فرض الوقائع على الأرض الفلسطينية بقوة السلاح والاستيطان والتهويد، وفي ظل المتغيرات العاصفة التي تشهدها المنطقة العربية.

ودعوا إلى التركيز على إحباط أهداف السياسة الإسرائيلية، باعتبار أن مخططات تعميق الاحتلال والاستيطان ومصادرة الأراضي والتهويد والتمييز العنصري هي التحدي الأول الذي يواجهه الشعب الفلسطيني، ويحول دون تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير بصفته حقا جماعيا للفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة. وهو الأمر الذي يتطلب إعادة الاعتبار لوحدة الشعب والقضية والكيان التمثيلي والبرنامج الوطني، مع مراعاة خصائص واحتياجات وأولويات التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، كشرط للنجاح في مواجهة مخططات تعميق التجزئة والتفتيت التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك محاولات فرض الرؤية الإسرائيلية للحل التصفوي للحقوق الفلسطينية داخل غرف المفاوضات وعلى أرض الواقع، عبر السعي الحثيث لفرض تسوية انتقالية طويلة الأمد، وتشمل إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة في بقايا الضفة الغربية، دون القدس والأغوار، وتعميق الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات نظم الورشة، بالتعاون مع مؤسسة دعم فلسطين الدولية **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في مدينة المحمدية في المغرب، خلال يومي 3 و4 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، بهدف مناقشة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية واقتراح السياسات والمبادرات ذات الأولوية في العمل الكفاحي والسياسي الفلسطيني خلال المرحلة الراهنة، إلى جانب الاطلاع على تجربة المغرب في مجال المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية من حيث الدروس التي يمكن الاستفادة منها في سياق إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي وتحقيق المصالحة الوطنية.

وافتتحت الورشة بكلمة ألقاها الدكتور الياس العماري رئيس مؤسسة دعم فلسطين الدولية، وأكد فيها على دعم المغرب على كافة المستويات لنضال الشعب الفلسطيني وإعادة بناء الوحدة الوطنية، كما ألقى الدكتور أمين أبو حصيرة، سفير دولة فلسطين بالمغرب، كلمة قدم فيها الشكر للمغرب وتمنى للمشاركين في الورشة النجاح في بلورة تصورات واقتراحات تخدم النهوض الوطني الفلسطيني في مواجهة التحديات وتحقيق المصالحة. وألقى هاني المصري، مدير عام مركز مسارات كلمة أعرب فيها عن التقدير لدور المغرب ومؤسسة دعم فلسطين الدولية **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، إضافة إلى استضافة الورشة وتوفير متطلبات نجاحها. كما تحدث في جلسة الافتتاح محمد نشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، **ومسؤولون من المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ووكالة بيت مال القدس الشريف بالمغرب، ومنظمات حقوقية مغربية.

وناقش المشاركون في الورشة على مدى يومين أبر التحديات والمخاطر التي تواجهها القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات العاصفة التي تشهدها المنطقة، والافتقار إلى إستراتيجية وطنية شاملة للتحرر الوطني تستند إلى وحدة التمثيل الوطني والقيادة الموحدة والبرنامج الواحد. وتوقفوا أمام النتائج التي ترتبت على مسار أوسلو والعودة إلى المفاوضات في غياب المرجعيات والأسس الواضحة والتوافق وطني، وانسداد أفق التوصل إلى حل وطني يكفل إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة منذ العام 1967، ومخاطر السعي الإسرائيلي الأميركي لاستدراج الجانب الفلسطيني إلى "السلام الاقتصادي" ودفعه للتعامل مع الحل الانتقالي القائم على إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة باعتباره الخيار الوحيد المقبول إسرائيليا. كما دعوا إلى التفكير جديا في توفير متطلبات التحول باتجاه إستراتيجية فلسطينية فعالة في اليوم التالي لانتهاء فترة المفاوضات الثنائية الحالية وما قد يترتب عليها من سيناريوهات.

وقدم المشاركون عددا من الاقتراحات والتصورات بشأن القضايا والمتطلبات الواجب توفيرها لمواجهة التحديات الراهنة، بدءا بالحاجة إلى إطلاق حوار فلسطيني إستراتيجي حول الخيارات والبدائل الواقعية المتاحة أمام الشعب الفلسطيني، ومرتكزات البرنامج السياسي التوافقي، والأسس اللازمة لإعادة بناء الوحدة الوطنية.

تكرارها.

وتوقفوا أمام اتجاهات السلوك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني في ظل المتغيرات على المستويات العربية والإقليمية والدولية، مؤكدين أهمية الانفتاح في العلاقات الفلسطينية مع المحيط العربي والإقليمي بما يضمن توفير الدعم للشعب الفلسطيني والخيارات الإستراتيجية الفلسطينية، وإطلاق مبادرات لإعادة بناء وتعزيز العلاقات مع عدد من البلدان، على المستويات الرسمية والشعبية، وعلى مستوى المجتمع المدني، وفي المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية وغيرها، وبخاصة مع مصر ما بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين، وعلى قاعدة إعادة الاعتبار لموقع القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمامات العربية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية.

واستحوذ الخروج من حالة الانقسام الداخلي على قسط واسع من نقاشات المشاركين، الذين أكدوا على ضرورة التعامل مع أية اقتراحات او مبادرات لتعزيز التنسيق بين السلطتين في الضفة والقطاع في بعض المجالات الخدمية في سياق رؤية شاملة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية في إطار الكيان التمثيلي الواحد معبرا عنه في منظمة التحرير، وكذلك توحيد المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية. وناقش المشاركون اقتراحات محددة تتعلق بمبادرات تدعم تحقيق المصالحة والعمل الفلسطيني المشترك من خلال تفعيل دور المجتمع المدني والأطر الجماهيرية، وكذلك مبادرات تسعى لاعادة بناء الثقة بين الفلسطينيين في الوطن والشتات على مختلف المستويات، من قوى سياسية، ومؤسسات مجتمعية، واتحادات شعبية ونقابات مهنية وغير ذلك، بما في ذلك الحاجة إلى مؤتمرات وطنية وشعبية وحملات ضغط من قبل المجتمع المدني والفاعلين المؤثرين في الرأي العام وفي مختلف المجالات باتجاه إعادة بناء الوحدة الوطنية. كما ناقشوا مبادرات تتعلق بصيانة الحريات العامة، على مستوى حرية العمل السياسي، وحرية الرأي والتعبير، ووقف الاعتقال السياسي، والحريات النقابية، وحرية العمل الطلابي والنشاط الأكاديمي في الجامعات بعيدا عن أي تدخلات.

من جهة أخرى، اطلع المشاركون على التجربة المغربية في مجال المصالحة والعدالة الانتقالية، حيث نظمت جلسة خاصة حول هذا الموضوع تحدث خلالها إلى جانب الدكتور الياس العماري، **كل من مصطفى الريسوني، عضو هيئة الإنصاف والمصالحة سابقا، ومصطفى الناوي، المستشار لدى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

كما التقى المشاركون للغاية ذاتها مسؤولين في كل من المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط، واطلعوا على السياق العام لعملية المصالحة والعدالة الانتقالية في المغرب، بما في ذلك مسار الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية منذ بداية التسعينيات، وصولا إلى تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة ودورها في معالجة ملف انتهاكات حقوق الإنسان والتعويض وجبر الأضرار التي لحقت بالضحايا والإدماج الاجتماعي والتأهيل النفسي والصحي، ومحو آثار الانتهاكات وضمان عدم تكرارها.

Autonomie au Sahara marocain: Erik Jensen souligne l'importance accordée par le CS de l'Onu

● *«Il faut résoudre la question du Sahara pour faire face aux menaces à la sécurité et à la stabilité dans la région du Sahel»*
● *«Mise en garde contre les risques d'un conflit armé dans la région si la question du Sahara n'est pas résolue rapidement, tout en insistant sur le rôle clé de l'Algérie»*
● *Erik Jensen souligne l'importance accordée par le CS de l'Onu au plan marocain d'autonomie au Sahara*

Erik Jensen, «a mis en garde contre les risques d'un conflit armé dans la région si la question du Sahara n'est pas résolue rapidement, tout en insistant sur le rôle clé de l'Algérie». (Ph : plan-autonomie.com)
L'ancien représentant spécial du secrétaire général de l'Onu, Erik Jensen, a souligné, mercredi à New York, l'importance accordée par le Conseil de sécurité des Nations unies au plan marocain d'autonomie, et mis en garde contre les risques d'un «conflit armé» dans la région si la question du Sahara n'est pas résolue rapidement, tout en insistant sur le «rôle clé de l'Algérie».
«Echouer dans cette entreprise, risquerait de déstabiliser la région, d'encourager l'immigration clandestine et d'augmenter la menace terroriste et même les risques d'un conflit armé», a affirmé Erik Jensen, qui s'exprimait devant la 4ème commission de l'Assemblée générale de l'Onu.
«L'antidote le plus efficace se trouve, selon lui, dans la paix, la stabilité, la coopération et le développement économique à travers le Maghreb. Mais le différend à propos du Sahara y fait obstacle», a-t-il déploré.

Plus le processus de règlement de ce conflit «s'enlisera, plus les positions vont se raidir, les frustrations s'exacerber et la probabilité de troubles et d'instabilité régionale s'accroître», a averti Jensen.
Il a rappelé à l'assistance que, lors des négociations menées en 1996, sous sa supervision, le polisario avait, pourtant, accepté l'idée de discuter d'une solution politique fondée sur l'autonomie.
Jensen a rappelé dans ce contexte, que le Maroc a présenté son plan d'autonomie en 2007 qualifié par le Conseil de Sécurité de l'ONU, de sérieux et crédible.

L'adoption de la nouvelle Constitution en 2011, la création du conseil économique et social, du **Conseil national pour les droits de l'homme (CNDH)** et la promesse de s'attaquer et de lutter contre la corruption ont fourni les éléments nécessaires pour donner une réelle crédibilité à l'autonomie régionale, a conclu l'ancien Représentant spécial du secrétaire général de l'Onu auteur de l'ouvrage «Sahara : Anatomie d'une impasse» (2012, seconde édition).

Pour Jensen, le polisario «se verra dans l'obligation de renoncer à certaines aspirations» et devra avoir le «courage politique de faire des compromis», tout en reconnaissant, à ce niveau, que «beaucoup dépendra aussi des autres parties impliquées et influentes», estimant le «rôle de l'Algérie central».
Les «événements qui agitent la région font qu'il est maintenant plus que jamais temps de résoudre ce différend pour permettre la réconciliation et le développement à travers la région du Maghreb pour préparer l'avenir auquel aspirent ses peuples, en particulier les jeunes qui rêvent d'une vie productive en tant que membres actifs et respectés de la société», a-t-il préconisé.

«Frustrés, ils deviennent vulnérables, facilement exploitables et à la merci des éléments déstabilisateurs, des extrémistes et des terroristes», tels sont, a-t-il averti, les principaux défis qui se posent à la région.